

الأنظمة التحفيزية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي في الجزائر

Incentive systems and their role in encouraging foreign investment in the agricultural sector in Algeria

بن رمضان عبد الكريم

جامعة غرداية

مخبر البحث في السياحة والإقليم والمؤسسات

benramdane.abdelkrim@univ-ghardja.dz

نوي ميهوب*

جامعة غرداية

مخبر البحث في السياحة والإقليم والمؤسسات

naoui.maihoub@univ-ghardjaia.dz



- تاريخ النشر: 2025/01/05

- تاريخ القبول: 2024/12/29

- تاريخ الإرسال: 2024/10/23

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الأنظمة التحفيزية في تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على هذه الأنظمة وما جاء في قانون الاستثمار الجزائري الجديد، وكذا مفهوم الاستثمار الأجنبي وواقعه في الجزائر، إضافة إلى القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال التعرف على تاريخ هذا القطاع وأهميته في الاقتصاد الوطني، وكذا التطرق إلى دور الأنظمة التحفيزية في جذب الاستثمارات الأجنبية وكذا دور الأنظمة التحفيزية على الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الأنظمة التحفيزية، الاستثمار الأجنبي، الجزائر.

ABSTRACT:

This study aimed to highlight the role of incentive systems in encouraging foreign investment in the agricultural sector in Algeria, by identifying these systems and what is stated in the new Algerian investment law, as well as the concept of foreign investment and its reality in Algeria, in addition to the agricultural sector in Algeria by identifying the history of this sector and its importance in the national economy, as well as addressing the role of incentive systems in attracting foreign investment and the role of incentive systems on foreign investment in the Algerian agricultural sector.

Keywords: Agricultural sector - incentive systems - foreign investment - Algeria

* - المؤلف المرسل:

مقدمة:

تعد الأنظمة التحفيزية من الركائز الأساسية في السياسة الاقتصادية الحديثة، حيث تسعى الدول من خلالها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وفي الجزائر يعتبر القطاع الفلاحي أحد القطاعات الواعدة والذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي، لهذا السبب تهدف الحكومة الجزائرية إلى تطوير هذا القطاع عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال اعتماد أنظمة تحفيزية متنوعة، ولهذا موضوعنا تطرق إلى هذه الأنظمة وإلى دورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر خاصة في القطاع الفلاحي، كما تطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وإلى القطاع الفلاحي أيضا واستراتيجيات تطويره.

إشكالية الدراسة: وبناء على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم الأنظمة التحفيزية المعتمدة في الجزائر في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في

القطاع الفلاحي؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على جانب من جوانب الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى الأنظمة التحفيزية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذبه خاصة في القطاع الفلاحي، كما تساهم دراسة هذا الموضوع في تقديم رؤية شاملة لتحسين استراتيجيات الحكومة الجزائرية في جذب الاستثمارات وتطوير القطاع الفلاحي، وتساعد هذه الدراسة في التعمق في فهم السياق القانوني لهذه الأنظمة.

أهداف الدراسة: وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تقييم مدى فعالية الحوافز المقدمة من الحكومة الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الفلاحي.
- دراسة دور الأنظمة التحفيزية في تحسين كفاءة واستدامة القطاع الفلاحي الجزائري، بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.
- دراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية على نمو الإنتاجية الزراعية، جودة المنتجات، وتطوير تقنيات زراعية حديثة.
- تقييم مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص عمل جديدة وتطوير البنية التحتية في المناطق الريفية.

المبحث الأول: مفهوم الأنظمة التحفيزية

مصطلح الأنظمة التحفيزية هي مصطلح مركب من كلمتين الأنظمة والتي هي جمع النظام والتحفيزية والتي أصلها كلمة التحفيز، ولهذا وجب تعريف كلا هذين المصطلحين:

المطلب الأول : تعريف الأنظمة التحفيزية

جاء تعريف النظام لغة واصطلاحا في المعجم الوسيط بأنه الخيط ينظم فيه اللؤلؤ وغيره¹، وفي معجم لغة الفقهاء النظام بكسر النون ج نظم وأنظمة وهي مجموعة من الأوامر والنواهي والإرشادات التي تحدد الطريقة التي يجب إتباعها في تصرف معين، ومنه النظام الاقتصادي والنظام الإداري²، واصطلاحا هو مجموعة من المكونات ذات علاقة متداخلة مع بعضها تعمل على نحو متكامل داخل حدود معينة، لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة في بيئة ما، وفي سبيل ذلك تقبل مدخلات وتقوم بعمليات وتنتج مخرجات وتسمح باستقبال مدخلات مرتدة³.

وقد جاء تعريف التحفيز لغة واصطلاحا في اللغة العربية في المعجم الوسيط من الفعل حفز حفز حفزا: دفعه من خلفه بالسوق أو غيره⁴، وفي مختار الصحاح جاء بأن الليل يحفز النهار أي يسوقه ورأيته (محتفزا) أي مستوفزا⁵، واصطلاحا يعرفه العلماء والباحثين بأنه هو مولد النشاط والفاعلية في العمل وهو من الطرق النشطة للحصول على أفضل ما لدى الغير، سواء كان ذلك يتعلق بالأمور المادية أو المعنوية⁶، وهو عملية تستعملها الإدارة بما فيها الجانب المادي والمعنوي من أجل تحفيز العامل وإشباع حاجاته ورغباته وخلق دافع له يحركه لتحسين أدائه وذلك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة لصالح المنظمة⁷.

إذن تعرف الأنظمة التحفيزية بأنها مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات التي تستخدمها المؤسسات أو الأفراد لتحفيز الأفراد على تحقيق أداء أفضل وتحقيق أهداف معينة، وتعرف بأنها تخفيف من معدل الضرائب القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية، التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس⁸، وتعتمد هذه الأنظمة على تحفيز الأفراد من خلال تعزيز سلوكيات إيجابية سواء في العمل أو التعليم أو الرياضة أو غيرها من المجالات.

¹ - أ.د. شوقي ضيف وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ط4، ص933.

² - د. محمد رواس قلعة جي ود. حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1985، ط1، ص365.

³ - طه طارق، مقدمة نظم المعلومات الإدارية والحاسبات الآلية، شركة الجلال للطباعة، القاهرة، مصر، 2003، ط3، ص23.

⁴ - د. شوقي ضيف وآخرون، مرجع سابق، ص184.

⁵ - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1986، ط1، ص61.

⁶ - إبراهيم الفقي، قوة التحفيز، ثمرات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ط1، ص5.

⁷ - موسى اللوزي، تنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ط1، ص33/32.

⁸ - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،

وفي القانون الجزائري لم تكن هذه الأنظمة معروفة في القوانين السابقة ولكنه تم استحداث قانون 18/22 في سنة 2022 يهدف إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب مقيمين كانوا أو غير مقيمين¹، والذي ينص على هاته الأنظمة لأجل النهوض بالاقتصاد الوطني والتي تتمثل في النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية والنظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، وأخيرا النظام التحفيزي الموجه للاستثمارات ذات الطابع المهيكل.

المطلب الثاني : أنواع الأنظمة التحفيزية

اعتمد قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18² على ثلاث أنظمة تحفيزية لجذب المستثمر تتلخص أساسا في نظام القطاعات وهي:

• نظام القطاعات:

يقصد المشرع الجزائري بنظام القطاعات المجالات التي تحظى بأولوية من قبل الدولة والتي يجب التركيز عليها للقيام بالمشاريع الاستثمارية أكثر من المشاريع الأخرى بحكم أهميتها القصوى للدولة من الناحية الاقتصادية والمالية كونها تنصب في التنمية الاقتصادية للدولة بمنظورها الشامل³، وقد أكد في المادة 26 من قانون الاستثمار على مجموعة من النشاطات المدرجة ضمن نظام القطاعات التي شملت النشاطات المتعلقة بالمحاجر والمناجم، إضافة إلى الفلاحة وما يرتبط بها كالصيد البحري وتربية المائيات، ناهيك عن مجال الصناعة بما فيها الصيدلانية والبتروكيميائية دون أن ننسى الصناعة الغذائية، كما أشار أيضا إلى مجال السياحة والخدمات وكل ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وإقتصاد المعرفة، كما أدرج أيضا في هذا السياق النشاطات المتعلقة بالطاقة الجديدة والمتجددة⁴.

• نظام الاستثمارات ذات الطابع المهيكل:

يقصد المشرع بهذا النوع من الاستثمارات تلك الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم، وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة⁵، وتنص المادة 31 من قانون الاستثمار أنه تستفيد الاستثمارات ذات الطابع المهيكل خلال مرحلة الإنجاز

¹ - القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، الجريدة الرسمية، ع 50، ص 5.

² - المرجع نفسه.

³ : المادة 26 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 28 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية ع 50، 2022، ص 8.

⁴ : فلاح خيرة، الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج 08، ع 01، 2024، ص 4.

⁵ : المادة 30، من القانون رقم 22-18 في 28 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، ع 50، 2022، ص 9.

الإنجاز من نفس المزايا الممنوحة لنظام القطاعات¹، وتساهم خصوصا في ما يأتي: إحلال الواردات، تنويع الصادرات، الاندماج ضمن سلسلة القيم العالمية والجهوية، اقتناء التكنولوجيا وحسن الأداء².

• نظام المناطق:

يقصد بنظام المناطق تلك الحوافز المخصصة للمواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب بصفة عامة والجنوب الكبير بصفة خاصة، وكذا المناطق التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، وكذا المناطق التي تملك إمكانيات وموارد طبيعية قابلة للتنمين³، كما يقصد بهذا النظام منح الأولوية للاستثمارات بكل أنواعها في مناطق خاصة عبر التراب الجزائري، لاعتبارات معينة تتعلق بالفجوة القائمة بين أجزاء أو الرقع الجغرافية في الجزائر من ناحية التنمية الوطنية سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية⁴، ويتعلق هذا النظام أساسا بالمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة⁵.

المبحث الثاني: الاستثماري الأجنبي في الجزائر

تعريف الاستثماري يخضع لمعايير مختلفة على حسب التفكير الاقتصادي السائد في كل دولة على حدى وستتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الاستثمار وواقعه في الجزائر .

المطلب الأول: مفهوم الاستثماري الأجنبي

الاستثماري هو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تعويض الرأسمال القديم⁶، كما يعرف بأنه العامل الثاني المكون للطلب الكلي بعد الاستهلاك الاستهلاك فهو يعتبر إضافة للأصول الإنتاجية ويمثل تيارا من الإنفاق على هذه الأصول وعلى الرغم أن الاستثماري يتوقف على العديد من العوامل من بينها سعر الفائدة، فإننا نفترض بداية أن الاستثماري هو متغير خارجي تتحدد قيمته خارج النموذج⁷.

ولكن يختلف مفهوم الاستثمار الأجنبي من بلد لآخر وعليه فإننا سنتطرق بتعريفاته حسب المنظمات والهيئات الدولية، فحسب صندوق النقد الدولي فإنه يعرف بأنه تلك العلاقة طويلة الأجل التي تنشأ من حياة

¹ : المادة 31 من القانون رقم 22-18 في 28 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه.

² : المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، الجريدة الرسمية، ع 60، 2022، ص 45.

³ - محمد بلقاسم بوفاتح، الآليات الجديدة للإستثمار في ظل القانون 22/18، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج 08، ع 01، ص 295.

⁴ - الكاهلة إرزيل، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مج 17، ع 2، 2022، ص 59.

⁵ - المادة 24 من القانون رقم 22-18، الجريدة الرسمية، ع 50، 2022، ص 8.

⁶ - قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ط 2، ص 29.

⁷ - إسماعيل محمد هاشم، التحليل الإقتصادي الكلي، دار الجامعة المصرية، مصر، 1982، ط 1، ص 320.

مستثمر أجنبي على 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت داخل مؤسسة معينة خارج بلده، وهذا بغية الحصول على فوائد دائمة في هذه المؤسسة وامتلاك القدرة الفعلية على اتخاذ القرار والتسيير فيها¹.

ويعرف أيضا بأنه الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية، وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف تحصيل الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات².

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يشهد الاستثمار الأجنبي في الجزائر تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة للإصلاحات الاقتصادية ومحاولات الحكومة لجذب الاستثمارات الخارجية لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط والغاز، وهذه أبرز النقاط حول واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

- **الإصلاحات الاقتصادية:** حيث قامت الجزائر بإصلاحات قانونية وتشريعية لتحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك قانون الاستثمار الجديد لعام 2022، ويمكن للمستثمرين الاستفادة من أراض تابعة للأموال الخاصة للدولة تمنح من طرف الهيئات المكلفة بالعقار، كما نص هذا القانون على تغيير إسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار³، كما يهدف هذا القانون إلى تسهيل الاستثمار الأجنبي من خلال إزالة بعض القيود السابقة مثل القاعدة 51/49 التي كانت تفرض على المستثمر الأجنبي أن يكون شريكا أقلية في مشروعاته داخل البلاد.

- **قطاعات الاستثمار:** تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، خاصة النفط والغاز الطبيعي، إلا أنه هناك توجهات جديدة نحو الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الفلاحة والزراعة والسياحة وأيضا مجال التكنولوجيا، حيث تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى أن حصيلة الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات بلغت 822 مشروعا في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2016 بقيمة إجمالية تقدر ب 2216699 مليون دج، وتمثل نسبة 1% من مجموع المشاريع الاستثمارية المقدرة ب 63804 مشروع⁴.

¹ - بنية محمد علي المختسب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مج 36، ع 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009، ص 316.

² - عميري خالد، أثر الإستثمار على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2014/2015، ص 5.

³ - د. عرايش زينة ود. براج عزيز، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، مج 07، ع 02، 2023، ص 183.

⁴ - بونقاب مختار وزواويد لزهاري، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ع 03، مارس 2018، ص 112.

- **التحديات:** على الرغم من الإصلاحات لا يزال هناك عدد من التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب، كالبيروقراطية والبطء في تنفيذ المشاريع والتعقيدات الإدارية، حيث تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها بالتحفيز والمحسوبية، الأمر الذي يرهق المستثمر ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر¹، كما يفيد مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر ضمن (50-59.9) أن الحرية الاقتصادية في الجزائر ضعيفة لا تشجع المستثمرين الأجانب للإستثمار في الجزائر، ويعود سبب ذلك في القوانين التي لا تشجع الاستثمار وخاصة صيغة 51/49 والتي تفيد المستثمرين الأجانب في البحث عن الشريك المحلي للإستثمار في الجزائر².

- **مستقبل الإستثمار:** تتطلع الجزائر لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات مالية، خاصة في القطاعات التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد مثل الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية، وحسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تبين أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، غير أنه يبقى محدود مقارنة بالجهود المبذولة لترقيته، فخلال الفترة الممتدة بين 2002-2016، تم التصريح بإنجاز ما يزيد عن 63804 مشروع إستثماري، لم تبلغ منها مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 822 مشروع إستثماري، أي الإستثمارات الأجنبية لم تمثل من الإستثمارات الإجمالية سوى نسبة 1% من حيث العدد³، وعليه يمكن القول أن المشاريع الإستثمارية في الجزائر قد تمت إجمالاً بوتائر معتبرة بدءاً من سنة 2002-2016⁴.

المبحث الثالث: واقع ونظرة القطاع الفلاحي في الجزائر

إن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر شهد عدة تقلبات، كان الهدف منها تطوير هذا القطاع المهم في الاقتصاد الوطني ولقد ساهمت العديد من الحكومات المتعاقبة والخبراء في إيجاد حلول جذرية لدمج القطاع الفلاحي في المنظومة الاقتصادية من خلال زيادة فعاليته وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث .

¹ - قويدري كمال وبغليت أمينة، محفزات ومعوقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مج 11، ع 01، 2021، ص 9/8.

² - د. عرايش زينة ود. براج عزيز، مرجع سابق، ص 184.

³ - د/ عيادي فريدة، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الافتراضي حول "الإستثمار والمتطلبات الحديثة للتنمية الاقتصادية في الجزائر"، 27 أكتوبر 2020، ص 11.

⁴ - شبانة نادية، دور الإستثمار الأجنبي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016، مجلة العلوم الإنسانية، ع 112، ص 6.

المطلب الأول : تاريخ تطور القطاع الفلاحي

تطور القطاع الفلاحي في الجزائر وشهد مراحل متعددة عبر التاريخ متأثرا بالتغيرات السياسية والاجتماعية والإقتصادية، بداية من فترة الإستعمار الفرنسي حيث ركزت السلطات الإستعمارية على إستغلال الأراضي الزراعية الخصبة وقامت بإصدار عدة قوانين وأوامر خاصة بمصادرة واسعة للأراضي وتوزيعها على المستوطنين أهمها الأمر المؤرخ في: 1830/09/08 الخاص بمصادرة كافة الأراضي المملوكة للداي أو البايات، والأمر المؤرخ في: 1830/21/31 المتعلق بمصادرة الأراضي الواقعة في شرق الجزائر من أراضي الإدارة العثمانية وأراضي الأهالي المتهمين بالإشتراك في المقاومة¹، كما قامت القوات الفرنسية بتقنين العقار الفلاحي الجزائري وأصدرت مجموعة من المراسيم المتعلقة بذلك، وبعد أن فقد الأهالي كل حقوقهم العقارية تمت فرنسا العقار من خلال قوانين كان لهما الأثر البالغ على النظام العقاري وهما قانون سيناتوس كانسيلت وقانون قارني²، وتم إستثمار رأس المال الفرنسي في الزراعة التجارية كزراعة الكروم والحمضيات والحبوب وفي مقابل ذلك تم تهميش الفلاحين الجزائريين مما أدى لتقليص مساحة الأراضي المتاحة لهم وكذا بسبب مصادرة أراضيهم ومنحها للمستوطنين الفرنسيين.

وبعد إستقلال الجزائر واجه القطاع الفلاحي تحديات كبيرة بسبب خروج المستوطنين الفرنسيين الذين كانوا يديرون الكثير من المزارع الكبيرة، وتم بذلك تبني إصلاحات زراعية تهدف لإعادة توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين، حيث هاجر ما يقارب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم وسد الجزائريون ذلك الفراغ بما يمتلكونه من وسائل بسيطة كون أغليبيتهم يقيمون في الأرياف وأمين³، كما تم إنشاء التعاونيات الزراعية لدعم صغار الفلاحين وتحقيق التنمية الزراعية.

وخلال فترة السبعينيات تم تبني "الثورة الزراعية" كجزء من الإصلاحات الإشتراكية التي هدفت إلى منح الأراضي التي يقع تأميمها بعد القيام بعملية تحديد الملكية إلى فلاحين دون أراضي، ومراقبة التموين والتسويق بفرض التعامل مع تعاونيات للتموين وتعاونيات للتسويق، كما هدفت لإنشاء "قرى إشتراكية" تجمع مستفيدي الثورة الزراعية قصد تعزيز الطابع الجماعي لنشاطهم وإستقرارهم في الأرياف⁴، ولكن على الرغم من أهداف هذه الثورة الطيبة إلا أن تطبيق هذه السياسات واجه العديد من التحديات، بما في ذلك ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءة الإدارية إضافة إلى ضعف الدعم التقني للفلاحين.

¹ - عجة الجيلالي، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ط1، ص 17.

² - المرجع نفسه، ص 22.

³ - أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ط 1، ص 22.

⁴ - المرجع نفسه، ص 38.

أما خلال فترة التسعينات فقد تأثر القطاع الفلاحي بشدة نتيجة الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد مما أدى إلى تراجع كبير في الإنتاج الزراعي، وبسبب هيمنة الاتجاه الليبرالي وتفاقم أزمة الديون الخارجية وكذا ظهور المنظمة العالمية للتجارة، أولت الجزائر اهتماما متزايدا باتباع سياسيات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي وبدأت بتطبيق برامج التكيف الهيكلي الذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وإعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين وكذا تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الإستراتيجية إضافة إلى إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع الفلاحين¹، وفي بداية الألفية الثالثة بدأت الحكومة في تبني سياسات جديدة لدعم الفلاحة منها برامج الري الضخمة وتشجيع الإستثمارات في الزراعة الصحراوية، وقامت بوضع إستراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو إقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد من إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي²، كما تعمل الحكومة أيضا على تقليل الاعتماد على إستيراد المواد الغذائية وتعزيز الإكتفاء الذاتي من خلال دعم الفلاحين وتحسين الإنتاج الزراعي، ولكن رغم كل هذه الجهود لا يزال القطاع يواجه تحديات مثل التغيرات المناخية والتصحر وكذا قحور الموارد المائية.

إن أهمية القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني تشكل أحد الركائز الأساسية للإقتصاد الوطني الجزائري ويحتل أهمية كبيرة من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلاد³، حيث يلعب دورا هاما حيويا في توفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل حيث يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الإقتصاد الجزائري وهذا من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني⁴، وتنويع الإقتصاد بعيدا عن الاعتماد على عائدات النفط والغاز، من خلال فتح آفاق جديدة للتصدير الزراعي وجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية، مما يعزز النمو الإقتصادي المستدام. ويساهم هذا القطاع أيضا بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد حيث صار لزاما على الدولة تعبئة جهودها من جديد، لغرض تنشيط القطاع الفلاحي الذي يعتبر أهم قطاع يؤدي بالجزائر الخروج من الأزمة الحالية⁵،

¹ - قصور رم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، 2011/2012، ص 136.

² - د. غردي محمد ود. بن نبرنصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التدارية وعلوم التسيير، جامعة البلدية 2، د.س، ع 10، ص 201.

³ - غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص 31.

⁴ - محمد غردي، مرجع سابق، ص 31.

⁵ - د. بديدة شايقة، أبحاث وإجتهادات في قانون الإستثمار، دار الضحى للنشر، الحلقة، الجزائر، 2023، ط 1، ص 126.

وتعمل الجزائر على تعزيز الإكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية الأساسية مثل الحبوب، الخضروات، الفواكه، والزيوت، وتطوير هذا القطاع يقلل من الإعتماد على الواردات الغذائية ويعزز إستقرار الإقتصاد الوطني أمام التغيرات في الأسعار العالمية للغذاء.

كما يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الإستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة¹، وكذا توفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وبالتالي يرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي في البلد²، كما يشكل هذا القطاع مصدرا هاما لفرص العمل خاصة في المناطق الريفية، حيث يعتمد عليه جزء كبير من السكان في معيشتهم.

إنّ استراتيجيات تطوير القطاع الفلاحي متعددة وشاملة لمواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة، وتركز هذه الاستراتيجيات على تحسين الإنتاجية والموارد الطبيعية بشكل أمثل ومن هذه الاستراتيجيات نذكر ما يلي:

- **تحسين إدارة الموارد المائية:** وذلك من خلال تحسين شبكات الري وبناء السدود وحماية الأحواض المائية وتسيير وحماية الإرث الغابي³، وتحفيز استخدام تقنيات الري الحديثة مثل الري بالتنقيط، لتقليل هدر المياه وزيادة كفاءة استخدامها في الزراعة.
- **توسيع المساحات المزروعة:** حيث تسعى الجزائر إلى استصلاح الأراضي القاحلة وشبه القاحلة وتوسيع الرقعة ويشمل هذا استخدام تقنيات جديدة لتحسين جودة التربة وزيادة القدرة الإنتاجية في المناطق الجافة، واستصلاح الأراضي والتقليل من تركها بورا والاهتمام بالفلاحة الصحراوية والجبلية⁴، ومحاربة التصحر وحماية التنوع الطبيعي في المناطق المحمية وتأمين قيمة الأراضي⁵، وكذا تطوير الزراعة الصحراوية في الجنوب.
- **دعم الفلاحين وتطوير القدرات:** حيث تقدم الحكومة الجزائرية دعما ماليا وتقنيا للفلاحين من خلال برامج تمويل موجهة وتحفيزات ضريبية، كما قامت الحكومة ببعض الخطوات التي من شأنها أن تهدف لتشجيع الإنتاج المحلي وهي الشراء من الفلاحين القمح وإعادة بيعه بعد تحويله، فهذه نقطة إيجابية لو توالى

¹ - ديماري زهير، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي... أين الحل؟، دراسة قياسية منذ سنة 1980 في 23 و 24 نوفمبر 2014، جامعة الشلف.

² - محمد غردوي، مرجع سابق، ص 31.

³ - طالي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة تحليلية لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لدول المغرب العربي الجزائر تونس والمغرب، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف 01، 2011، ص 101.

⁴ - د. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، ع 02، جامعة الجزائر، 2003، ص 110.

⁵ : طالي رياض، مرجع سابق، ص 101.

الاستثمارات وتحسنت الخدمات في هذا المجال وإتباع سياسة الأرض لمن يحمها ولكن بتوفر شروط تعطى لصاحب الاختصاص و"الكار" وفق معطيات قانونية مفعلة وتتم المراقبة والمحاسبة الصارمة¹، إضافة إلى التركيز على تحسين تكوين الفلاحين عبر برامج تدريبية تساعد على استخدام التقنيات الحديثة وإدارة مزارعهم بكفاءة.

- **تحسين البنية التحتية الريفية:** وذلك من خلال تطوير الطرق الريفية وتخزين المياه والأسواق المحلية، ويساهم في هذا تحسين وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، وتعزيز التكامل بين المناطق الريفية والحضرية، وبالتالي زيادة كفاءة سلسلة القيمة الزراعية.

المطلب الثاني: دور الأنظمة التحفيزية على الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي الجزائري

تلعب الأنظمة التحفيزية دورا أساسيا في جذب الاستثمارات من خلال تقديم مزايا مالية وضريبية تقلل من تكاليف الاستثمار والمخاطر المرتبطة به، هذه الحوافز تشمل الإعفاءات الضريبية وكذا تسهيلات في الإجراءات البيروقراطية، ويقصد بالحوافز الضريبية إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز²، ومن أهم الجوانب التي جملها مشروع قانون الاستثمار الجديد في منح تسهيلات للمستثمرين الأجانب لتحويل هذه الشعارات إلى عمل ميداني وتعزيز الضمانات المتعلقة بتكريس مبدأ حرية الاستثمار وتعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسفات البيروقراطية عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين توضع لدى رئاسة الجمهورية وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين³، وتوفير الأراضي والمرافق بأسعار مدعومة، مما يجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب، كما تساهم الحوافز في تحسين المناخ الاستثماري عبر تقديم ضمانات قانونية واستقرار تشريعي يحمي حقوق المستثمرين ويشجعهم على ضخ رؤوس الأموال في مشاريع جديدة، بالإضافة إلى ذلك تدفع الأنظمة التحفيزية نحو الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة مما يعزز من تنافسية الاقتصاد ويساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.

تلعب الأنظمة التحفيزية دورا محوريا في جذب الاستثمار الأجنبي إلى القطاع الفلاحي الجزائري من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية، مثل الإعفاءات الضريبية على المعدات المستوردة والإعفاءات الجمركية، إضافة إلى تسهيلات في الحصول على الأراضي الزراعية بأسعار منخفضة أو عقود إيجار طويلة الأجل، وبغية تعزيز دور قطاع الفلاحة في التنمية المحلية عمل المشرع

¹ - د. بديدة شايقة، مرجع سابق، ص 126 / 127.

² - حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ط 1، ص 78.

³ - زيداني زهية، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قراءة في قانون الاستثمار 22-18-2022، مجلة دراسات جبائية، مج 11، ع 02، 2022، ص 157.

الجزائري على تحفيز الاستثمار فيها باعتبارها قطاع استراتيجي ذات أهمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فالاستثمار في هذا القطاع يساهم في خلق فرص العمل وإيجاد موارد بديلة للرفع من دخل الاقتصاد الوطني¹.

كما تشمل هذه الأنظمة تقديم تمويل بشروط ميسرة، ودعم البنية التحتية الزراعية مثل شبكات الري والطرق الريفية، مما يخفف من تكاليف الإنتاج ويعزز جاذبية الاستثمار في الفلاحة، والاستثمار في هذا القطاع ينجم عنه توفير المواد الغذائية والحيوانية للدولة في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي بعدم اللجوء إلى الاستيراد لتلك المواد ما دامت الجزائر قادرة على توفيرها نظرا لتمتعها بمؤهلات طبيعية من أراضي خصبة ومجال مائي يسمح لها بتحقيق ذلك²، بجانب ذلك، توفر الحكومة إطارا قانونيا مستقرا وتسهيلات إدارية تشجع على إقامة مشاريع زراعية طويلة الأمد، مما يعزز نقل التكنولوجيا ويزيد من الإنتاجية، ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي الغذائي.

الخاتمة:

تعد الأنظمة التحفيزية أداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال تقديم حوافز اقتصادية ومالية مناسبة، يمكن للحكومة الجزائرية جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز تطوير هذا القطاع الحيوي الذي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، إلا أن نجاح هذه الأنظمة يعتمد على القدرة على توفير بيئة استثمارية مستقرة ومرنة تستجيب للتحديات والمتغيرات الاقتصادية، إذا تم تحسين هذه الجوانب وتوفير إطار قانوني قوي وبنية تحتية مناسبة، فإن الجزائر يمكن أن تصبح وجهة جاذبة للاستثمارات الزراعية الأجنبية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق أهداف التنمية المستدامة في البلاد، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب جهدا مستمرا وتعاونًا بين القطاعين العام والخاص، بما يساهم في بناء مستقبل أفضل للقطاع الفلاحي ويعزز من مكانة الجزائر كوجهة جاذبة للاستثمار.

الإقتراحات:

1. تحسين الإطار التشريعي: ضرورة تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي لتكون أكثر وضوحًا وشفافية، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين.
2. تقديم حوافز مالية: إنشاء برامج دعم مالي للمستثمرين الأجانب تشمل إعفاءات ضريبية، وتسهيلات في الحصول على القروض، ومنح لدعم المشاريع الجديدة.
3. تطوير البنية التحتية: الاستثمار في تحسين البنية التحتية الزراعية، مثل شبكات الري، والطرق، والمرافق التخزينية، مما يسهل العمليات الزراعية.

¹: لغنج أمباركة، الأنظمة التحفيزية كآلية لتشجيع الاستثمار على ضوء القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج 12، ع 03، 2023، ص 262.

²: سلطاني عبد العظيم، الرقابة على الأراضي الفلاحية والعمرانية وأثرها على حماية البيئة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لخضر باتنة، 2017/2018، ص 72.

4. تقديم المعلومات والدعم الفني :إنشاء منصات لتقديم المعلومات حول الفرص الاستثمارية في القطاع الفلاحي، مع توفير الدعم الفني للمستثمرين الجدد.
5. تعزيز الشراكات :تشجيع الشراكات بين المستثمرين الأجانب والمحليين لتعزيز تبادل المعرفة والتكنولوجيا.
6. تسريع إجراءات التسجيل :تبسيط إجراءات تسجيل الشركات الأجنبية وتقديم خدمات سريعة وفعالة من خلال نافذة واحدة.
7. تحسين الاستفادة :دعم المشاريع التي تركز على الزراعة المستدامة واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية.
8. تشجيع البحث والابتكار :دعم مراكز البحث والابتكار الزراعي لتعزيز تطوير تقنيات جديدة تتناسب مع المناخ المحلي واحتياجات السوق.
9. تسويق المنتجات الفلاحية :تعزيز حملات التسويق المحلية والدولية للمنتجات الزراعية الجزائرية لزيادة الطلب عليها.
10. تقييم مستمر :إجراء تقييمات دورية لفعالية الأنظمة التحفيزية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي وتعديل السياسات حسب الحاجة.

قائمة المصادر والمراجع:

- القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالإستثمار، الجريدة الرسمية ع 50، 2022.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، الجريدة الرسمية، ع 60، 2022.
- 1. أ.د. شوقي ضيف وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ط 4.
- 2. إبراهيم الفقي، قوة التحفيز، ثمرات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ط 1.
- 3. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ط 1.
- 4. إسماعيل محمد هاشم، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الجامعة المصرية، مصر، 1982، ط 1، مصر.
- 5. بثينة محمد علي المحتسب، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مج 36، ع 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009.
- 6. بونقاب مختار وزواويد لزهاري، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ع 03، مارس 2018.
- 7. حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الإقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ط 1.

8. د. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، ع 02، جامعة الجزائر، 2003.
9. د. بديعة شايقة، أبحاث وإجتهادات في قانون الإستثمار، دار الضحى للنشر والإشهار، الجلفة، الجزائر، 2023، ط1.
10. د. عرايش زينة ود. براج عزيز، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، مج 07، ع 02، 2023.
11. د. غردى محمد ود. بن نيرنصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التدارية وعلوم التسيير، جامعة البلدية 2، د.س، ع 10.
12. د. محمد رواس قلعة جي ود. حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1985، ط1.
13. د/ عيادي فريدة، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الافتراضي حول "الإستثمار والمتطلبات الحديثة للتنمية الاقتصادية في الجزائر، 27 أكتوبر 2020.
14. د. عماري زهير، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل؟، دراسة قياسية منذ سنة 1980 في 23 و 24 نوفمبر 2014، جامعة الشلف.
15. زيداني زهية، دور الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر قراءة في قانون الإستثمار 22-18-2022، مجلة دراسات جبائية، مج 11، ع 02، 2022.
16. سلطاني عبد العظيم، الرقابة على الأراضي الفلاحية والعمرانية وأثرها على حماية البيئة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لخضر باتنة، 2018/2017.
17. شبانة نادية، دور الإستثمار الأجنبي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016، مجلة العلوم الإنسانية، ع 112.
18. طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة تحليلية إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لدول المغرب العربي الجزائر تونس والمغرب، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 01، 2011.
19. طه طارق، مقدمة نظم المعلومات الدارية والحاسبات الآلية، شركة الجلال للطباعة، القاهرة، مصر، 2003، ط 3.
20. عجة الجيلالي، أزمة العقل الفلاحي ومقترحات تسويتها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ط1.

21. عميري خالد، أثر الإستثمار على التنمية الإقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2015/2014.
22. غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل الإقتصادى، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
23. فلاحي خيرة، الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الإستثمار رقم 18/22، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج 08، ع 01، 2024.
24. قاسم علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ط 2.
25. قصور ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر - مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، 2012/2011.
26. قويدري كمال وبغليت أمينة، محفزات ومعوقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مج 11، ع 01، 2021.
27. الكاهلة إرزيل، نظرة حول جديد قانون الإستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مج 17، ع 2، 2022.
28. لغنج أمباركة، الأنظمة التحفيزية كآلية لتشجيع الإستثمار على ضوء القانون 18/22 المتعلق بالإستثمار، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، مج 12، ع 03، 2023.
29. محمد بلقاسم بوفاتح، الآليات الجديدة للإستثمار في ظل القانون 22/18، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مج 08، ع 01.
30. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1986، ط 1.
31. موسى اللوزي، تنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ط 1.
32. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.